الأمم المتحدة

A/72/507–S/2017/831

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
5 October 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البند ٤٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتواصل معكم لأنقل لكم بالغ قلقنا إزاء التدهور المقلق في ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في تركيا والأثر المباشر لهذا الوضع الشاذ في مناطق جمهورية قبرص التي تحتلها تركيا عسكريا حاليا. وبعد مرور أكثر من عام على محاولة الانقلاب التي جرت في تركيا، لا تزال حالة الطوارئ سارية، وفي الغالب تعد التدابير التي سنت ونفذت من خلال مراسيم الطوارئ مفرطة وغير متناسبة وذات آثار سلبية خطيرة وبعيدة المدى على المجتمع التركي.

وأعربت هيئات دولية ودول مختلفة عن قلقها إزاء زيادة تآكل المؤسسات الديمقراطية في تركيا، واعتماد سياسات استبدادية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك إسكات الأصوات المنشقة وأي شكل من أشكال النقد الموجه إلى الحكومة التركية وحزب العدالة والتنمية. بيد أن قبرص لديها أسباب إضافية تدعو إلى القلق بشأن هذه التطورات السلبية في تركيا، حيث أن لها أثرا مباشرا على الحياة اليومية لعدد كبير من المواطنين القبارصة الذين يعيشون تحت السيطرة السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية الكاملة لتركيا في المناطق التي تحتلها من قبرص حاليا.

وأخذت الحكومة التركية في توسيع عمليات التطهير ضد الأشخاص الذين يزعم أن لهم صلة بـ ”منظمة إرهابية“، أي حركة فتح الله غولن، لتمتد إلى المناطق المحتلة من قبرص، من خلال الشروع في اعتقال أشخاص على أساس قائمة.

ولا يمكن فصل المعلومات المتعلقة بتوسيع نطاق عمليات التطهير إلى الجزء المحتل من قبرص عن محاولة منهجية أوسع من جانب الحكومة التركية لفرض خطة سياسية واقتصادية واجتماعية في المناطق المحتلة على غرار سياسات مماثلة في تركيا. وفي هذا الصدد، شهدنا في الآونة الأخيرة تكثيفا للمحاولات التركية لتغيير التركيبة الديمغرافية للمناطق المحتلة من قبرص عن طريق الاستعمار وعملية منح

131017 091017 17-17554 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

''الجنسية'' للمواطنين الأتراك. ويضطلع المستوطنون الأتراك غير الشرعيين، الذين جُلبوا إلى قبرص من الأناضول، بوعي أو بدون وعي، بالدور المحفز للنهوض بسياسات حزب العدالة والتنمية وتنفيذها بهدف زيادة إدماج الطائفة القبرصية التركية في تركيا، و ''أتركة'' المناطق المحتلة من قبرص، مع ما يترتب على ذلك من آثار بعيدة المدى في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجمهورية.

ومنذ صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، ما فتئت الحكومة التركية تنفذ، في الجزء المحتل من قبرص، سياسة منهجية لتمكين النزعة الدينية في الحياة اليومية للقبارصة الأتراك، وهي ممارسة تتعارض مع هويتهم الثقافية والعلمانية المتميزة. وتتبع هذه السياسة إلى حد كبير من خلال التعليم. وفي غضون فترة زمنية قصيرة بدأت مؤسسات تعليمية دينية مختلفة ومدارس دينية العمل في الجزء المحتل من قبرص بدعم اقتصادي من تركيا. وفي عام ٢٠٠٩، تم إدخال الدين كمقرر دراسي إلزامي في التعليم العام، على الرغم من ردود الفعل من المعلمين. ومن المتوقع أن تدمج الإصلاحات المثيرة للجدل التي اِعتُمِدَت مؤخرا في نظام التعليم التركي في المناهج المدرسية في المناطق المحتلة. وبالمثل، فإن الأكاديمية القبرصية التركية للمعلمين ستُلغَى عما قريب على أساس ما يسمى ''البروتوكول'' الموقّع بين تركيا والكيان الانفصالي في المناطق المحتلة، مما يضع نهاية لتقاليد عريقة في التعليم المتاح للطائفة القبرصية التركية. وعلاوة على ذلك، أنشأت وزارة الشباب والرياضة التركية في المناطق المحتلة في قبرص ''مكتب التنسيق الخارجي''، بهدف إنفاذ وتنظيم وإدارة جميع المناسبات والبرامج الرياضية والشبابية. وعلى الرغم من الانفتاح، وفي بعض الحالات ردود الفعل المكثفة من الجماعات المنظمة في الطائفة القبرصية التركية، فإن التغييرات المذكورة أعلاه تبدو دائمة، في حين يتعرض أي انتقاد جاد للسياسات ذات الصلة بالدين إلى الشجب باعتباره عدم ثقة في الحكومة التركية، أو معارضة تضمر الشر لها.

ويشكل الاعتماد الاقتصادي الكامل للطائفة القبرصية التركية على تركيا معلما هاما آخر لخطة تركيا للهيمنة والسيطرة الكاملة على كل جانب من جوانب الحياة في المناطق المحتلة. وتقوم المؤسسات السياسية التركية العاملة في المناطق المحتلة، التي ترأسها ما يسمى ''السفارة التركية''، في تعاون مع قطاع الأعمال والدوائر الاقتصادية القريبة من الحكومة التركية، باتباع خطة تُخضِع لتركيا بالكامل الأنشطةُ الاقتصادية والإنمائية للقبارصة الأتراك. ويحدد إطار هذه السياسة بوضوح ما يسمى ''البروتوكولات الاقتصادية'' الموقّعة بين تركيا والكيان الانفصالي، فضلا عن سلسلة من ''الاتفاقات'' الأخرى التي تُملِي شروط تركيا على القبارصة الأتراك. وأكثر الأمثلة دلالة على فرض تركيا الواضح للسيطرة الكاملة على المناطق المحتلة هو الربط غير القانوني للمياه في المناطق المذكورة أعلاه، عن طريق خط أنابيب مياه تحت سطح البحر، مع تركيا. ولا تملك تركيا المياه والمنشآت ذات الصلة فحسب، بل تملي أيضا شروط إدارتها واحتكارها لمصلحتها الخاصة. ووفقا لما ذكره مسؤولون أتراك فإن ''اتفاقا'' مماثلا في طريقه للإبرام فيما يتعلق بربط الكهرباء بين تركيا والمناطق المحتلة.

ويعد أثر سياسات تركيا في الطائفة القبرصية التركية أثرا مباشرا وواضحا ويشعر به الجميع. وأبرز مثال للرمزية المفرطة في هذا الصدد هو التطبيق القسري، في المنطقة المحتلة، للتوقيت الزمني التركي، الذي يسفر عن عبثية تطبيق توقيتين زمنيين بشكل متزامن في نفس الجزيرة الصغيرة. وقامت تركيا، غير عابئة بالاحتجاجات الواسعة النطاق، بفرض سياستها سنتين متعاقبتين، موطدةً بذلك تقسيم قبرص أيضا من حيث تنظيم التوقيت.

ويرتبط مستقبل القبارصة الأتراك، باعتبارهم طائفة من الطائفتين القبرصيتين، ارتباطا لا انفصام له بمستقبل جميع القبارصة وقبرص ككل. ولهذا السبب تتابع حكومتي عن كثب التطورات المقلقة في المناطق المحتلة وتكرر الإعراب عن قلقها الشديد إزاء المحنة التي يعاني منها جزء من الشعب القبرصي، هو الطائفة القبرصية التركية. ويبدو أن هوية هذه الطائفة ومستقبلها معرضان لخطر شديد نتيجة لسياسات الاستيعاب التي تتبعها تركيا، خاصة نظرا لقدرتها المحدودة للغاية، في إطار الظروف الراهنة، على الرد أو الاختلاف أو الانتقاد.

وتتوقع حكومة قبرص أن يبدي المجتمع الدولي نفس القلق الذي أبداه إزاء حالة حقوق الإنسان وأمن المواطنين القبارصة في الجزء المحتل من قبرص كما فعل بالنسبة للمواطنين الأتراك في تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورنيليوس **كورنيليو**